



تواؤماً مع المتطلبات الداخلية والخارجية

الأنظمة العربية تمنح التسلطية ... حداثة

منذ حرب الخليج الأولى (1990-1991)، شهدت البلاد العربيّة في الشرق الأدنى والمغرب تغيّرات متلاحقة كانت لتُزعزع العديد مالقائمة في أيّ مكاني آخر. لكن، بالرغم من التحدّيات السياسية والإيديولوجية والاجتماعية الكبرى التي اضطّرت أنظمة المنطقة مواجهتها منذ عشرين عاماً تقريباً، توصّلت غالبيّتها إلى المحافظة على تركيباتٍ قديمة لم تستطع لا العرب العالمية الثانية نهاية الاستعمار محوها. ولم تتمكّن معارضة فعّالة من الانبثاق، في حين تحاول قيادات هذه الدول إعادة تبييض صورتها أمام العالم. هشام بن عبد الله العلوى*



لنتذكر فيض الخطابات المتفائلة التي أثارها انهيار جدار برلين في تشرين الثاني/نوفمبر 1989 وحرب الخليج الأولى (كانون الثاني/يناير-أدار/مارس 1991): تم طرد صدام حسين من الكويت، وأصبح هنالك إمكانية لإرساء نظام عالمي جديد. ومن حينها فصاعدا، سيتم تطبيق قواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة في كل مكان – بما فيه في فلسطين. وستكتسح «موجة نشر الديموقراطية وحقوق الإنسان هي نفسها في كافة أرجاء الأرض، وسيتم تحفيز (وليس إرغام) الأنظمة التسلطية بقوة على التحول إلى الديموقراطية.

على الصعيد الاقتصادي، كانت « الإصلاحات الهيكلية » (بما فيها الخصخصة والحد من الدعم الحكومي)، واتفاقيات التبادل التجاري الحر والدعوة للاستثمارات والتحفيز على إطلاق مشاريع العمل، لتؤدي أخيرا إلى ظهور طبقات وسطى جديدة. تلك الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية، المتناغمة مع القوى الوطنية والدولية الأخرى، كانت لتدفع المنطقة في مدار الدينامية الاقتصادية والدمقرطة. وكما في أميركا اللاتينية وأوروبا الجنوبية (اسبانيا، اليونان، ايطاليا)، ستلعب النخب الحذقة دور وسطاء التغييرات السياسية(2). هكذا، كان الشرق الأوسط على أهبة الالتحاق بما كان يعتبر حينها حركة تطور على صعيد العالم.

بعد عشرين عام، تثير حصيلة تلك الأمال في مختلف المجالات (السياسية والاقتصادية والإيديولوجية والعلاقات الدولية)... الخيبة والإحباط.

إذ تتقاسم هذه المنطقة، على الصعيد السياسي، ثلاثة أنواع من الأنظمة: الأنظمة « المغلقة » (ليبيا، سوريا، الخ.)، حيث لا وجود لأي أثر للتعددية؛ والأنظمة « الهجينة » (الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، السودان، اليمن) حيث تتواجد التسلطية إلى جانب أشكال من التعددية؛ وأخيرا الأنظمة « المنفتحة » التي تتضمن مثالا واحدا حاليا، هو موريتانيا، الذي شهد تعاقبا حقيقيا على السلطة.

طبقات وسطى تحت السيطرة

على الصعيد الاقتصادي، إن كانت السياسات النيوليبيرالية قد نشطت النمو، إلا أنها لم تحول هذه البلدان إلى أطراف ديناميكية في الاقتصاد العالمي؛ ولاشك أنها لم تعالج البؤس ولا أشكال الظلم الاجتماعي التي تشوب المنطقة بأكملها. لاشك أن البلدان النفطية تغرق بالأموال؛ لكن ذلك ليس إلا بفضل ارتفاع أسعار « الذهب الأسود »، ولا يعكس أي تحديث هيكلي. وبفضل بعض الأليات، كالصناديق السيادية، بمقدور البعض من هذه الدول « استعراض عضلاتهم المالية » من خلال الاستحواذ على فتات من الدول الصناعية الكبرى المتأزمة، منوعين بذلك فقط مصادر أرباحهم.

لكن هذه ليست سوى نتيجة تقصيرات دول الشمال وليس أبدا دليل تغيير ناجح في البنى الاقتصادية للمنطقة. أما بالنسبة للبلدان العربية الكبرى الأخرى، فلا تزال تشهد مشاكل خطيرة مع الشرائح الكثيفة من مواطنيها الشباب الدين يعيشون في البؤس. فالبلد الذي يضم أكبر كثافة سكانية من بينها، وهو مصر، لم يتمكن من التخلص من وضعه الريعي، حيث تتخذ المساعدات الأجنبية شكل ربع استراتيجي.

وتبقى الطبقات الوسطى الجديدة رهينة لتدفق إيرادات النفط، وبشكل عام للعلاقات الاجتماعية الزبائنية التي لم يجر إنهاءها. وهكذا تستمر الدولة التسلطية، سواء كانت ملكية أو جمهورية، في البقاء، وهي تبرهن عن قدرة كبيرة على التكيف. ويدين رجال الأعمال الأكثر تواضعا -وصولا إلى الباعة الجوالين للاستمرار بالخضوع للتوجيهات الوزارية والقوانين البيروقراطية الدقيقة ولقواعد نظام الرشوات. حتى المهن الليبرالية والفكرية تبقى رهنا بالمؤسسات الحكومية وتدفع غاليا ثمن أي خرق للحدود الموضوعة.

لاشك أن تسمية « الطبقات الوسطى » مطاطة، فهي تشمل فئات واسعة من المجموعات الاجتماعية، من رجال الأعمال إلى الأساتذة، ومن الممرضات إلى التجار، ومن الفنانين إلى الموظفين. بعضهم ينتمي إلى عائلات أصيلة متجذرة محليا أو وطنيا؛ وبعضهم الآخر كانوا الأوائل في عائلاتهم الذين تخطوا مستوى الحاجات الأولية وخرجوا من الأمية؛ والكثير من بين هؤلاء سيقعون مجددا في البؤس عند أول أزمة. وقد بات رتباء عسكريون رفيعو المستوى ينتمون اليوم إلى البرجوازية الجديدة، لما يملكونه من استثمارات مهمة في الاقتصاد الوطني. وهم يشكلون، مع الموظفين الكبار والبيروقراطيين الدين كدسوا الثروات بفضل مناصبهم، قطاعا من « الطبقات الوسطى » معارضا لأي تغيير.

هنالك أيضا طبقة وسطى «معولمة» ذات وجهين: من جهة أصحاب المهن الحرة ورجال الأعمال المغتربون الذين يدعمون عائلتهم في البلد الأم، ما يسمح لها فقط بشراء محل أو فتح تجارة صغيرة أخرى، ومن جهة أخرى مجموعات اجتماعية تصطدم بغياب رؤية مستقبلية داخلية، والتي يكمن أملها الوحيد بالتقدم اقتصاديا في مكان آخر، حتى ولو كان هذا المكان الآخر خارج المنال (3).

ويشكل هذان النموذجان من الهجرة، في الواقع، عوارضا لتقصير واحد: إذ تتوانى الدولة أكثر فأكثر عن لعب دورها في تأمين الوظائف والحماية الاجتماعية. ومن هنا خسارة الفرد للشعور بالترابط بين قدره الشخصي ومشروع وطني يتقاسمه الجميع.

في الوقت نفسه، لا تشكل جميع تلك « الطبقات الوسطى » المختلفة، سوى جزء متناه في الصغر من سكان البلد، حيث تعيش الغالبية الساحقة على مقربة من عتبة البقاء على قيد الحياة، وحيث يكاد التعليم الرسمي يكون معدوما. وينتمي أولئك الدين يطالبون بنشاط بالتحرير الديموقراطي والسياسي، إلى تلك « الطبقات الوسطى » المتشعبة جدا: طلاب وأصحاب مهن حرة ورجال أعمال متواضعون ومحامون وقضاة ومجموعات اجتماعية مهمشة (نساء واثنيات وأنصار خصوصيات مناطقية وأقليات لغوية). لكن كيف يمكنك الربط بين مطالبهم والمطالب الأكثر مادية للقطاعات الأكثر حرمانا في المدن والأرياف؟

على الصعيد الإيديولوجي، تتوافق كافة تلك المجموعات للمطالبة ب« الديموقراطية »؛ لكنها تنقسم، بشكل خاص بهذه المنطقة، حول هذه أو تلك من المسائل الهامة. فمنذ بداية التسعينات، لم تسمح الأشكال التي اتخذها التحرير الاقتصادي والسياسي بتطوير الأفكار التقدمية والعلمانية بين الطبقات الوسطى والشعبية. وتوصلت النزعة الإسلامية، بكافة أشكالها، لتبدو كأفضل معبر عن الاستياءات والمطالبات بالتغيير، حتى وسط المجموعات التي كانت تقليديا تتبع التيارات اليسار أو العلمانية كالطلاب.

وفي حين تتشارك الأصوات العلمانية والأصوات الإسلامية في كورس كبير واحد يطالب بالديموقراطية، فالبعض يغني موال النظام الاجتماعي المرتكز على القانون والمبادئ السياسية الحديثة المتعارف عليها عالميا، في حين يهال البعض الأخر لمبادئ نظام يرتكز على مجموعة من التعاليم القرآنية. وفي حين يحاول البعض تحقيق سيادة الإرادة الشعبية ضمن إطار القانون؛ يطالب البعض الآخر بتحقيق السيادة المطلقة لنظام ديني، بالرغم ما نلحظه من ارتسام لبداية انعطاف لدى الإخوان المسلمين المصريين أو في حزب العدالة والتنمية في المغرب، حول مسألة الديموقراطية وسيادة الشعب؛ لكن الإيديولوجيات تعمر طويلا...

باختصار، إن « الإصلاحات » المفروضة على منطقتنا منذ خمس عشر أو عشرين سنة – لما مارسه علينا الغرب من ضغوطات- لم توجهنا في هذه الطريق التي تقود حتميا من التحرير الاقتصادي إلى الديموقراطية، مرورا بالتحديث والعلمنة. بل على العكس، هي قدمت برهانا قاطعا على عدم وجود أي ترابط تلقائي بين تلك المراحل المختلفة.

فكيف يمكن تفسير الجاذبية المستمرة التي تمارسها النزعة الإسلامية المعاصرة على العديد من حاملي الشهادات؟ يعود ذلك، من جهة، إلى قدرتها على الدمج بين موضوعين الفخر الثقافي والهوية الدينية. ولطالما اكتفت الأنظمة بإعادة وضع السلطة الثقافية بين أيدي رجال دين محافظين، كان يعتقد بأنهم سيكونون الأقدر على « التحكم بالمجتمع ».

فبعد كل الضربات التي تكبدتها القومية العربية – خصوصا بعد هزيمة العام 1967، وتعاون أنظمة عربية مهمة مع إسرائيل وأخيرا اجتياح وتفكيك العراق-، استفاد رجال الدين من الخزي الذي ألحق بالسلطات ليطرحوا أنفسهم كأبطال الثقافة العربية. وقد نتج عن ذلك مزيج إيديولوجي هجين، قوي إنما مقلق. إذ لاشك أن للغة العربية تاريخا طويلا من الانتاجات الغنية والمتنوعة؛ لكن اليوم، يضع العرب المتعلمون، المتعددو اللغات، والذين يواجهون نقصا في الترجمات الجيدة، جزءا كبيرا من أعمالهم باللغة الانكليزية أو الفرنسية مباشرة. وهم علمانيون بحكم ممارستهم لتلك اللغات. أما بالنسبة للشباب، فيلتقطون ما باستطاعتهم وسط تدفق الثقافات العالمية، ليخلقوا في الشارع وعلى شبكة الانترنت، خليطا لغويا محكيا جديدا. فهم علمانيون،

عندما يسحبون تسجيلا الموسيقى من على موقع You Tube. وبشكل مواز، يمارس المتشددون الدينيون ضغوطات كبيرة لمحاربة «تدنيس» اللغة العربية.

لكن المفارقة أن تلك الضغوطات تؤدي إلى إضعاف موقع اللغة العربية في العالم. فهي تعمق الشرخ بين الثقافة العربية وثقافات الغرب والشرق، الحية بدرجة كبيرة؛ ما يعزز الانطباع بضعف نسبي في المعرفة العربية. لكن، ما نحن بحاجة إليه هو، على العكس، أن يستخدم علماؤنا ومثقفونا وفنانونا، وأيضا الناس العاديون، المزيد من الأشكال « الدنيوية » ويستفيدوا من القدرة الهائلة للغة العربية.

حكام يخافون شعوبهم

على الصعيد الديني أيضا، يتضح بأن هدا المزيج الهجين مصدر فقر فكري. فمن جهة، يستمد الإسلام جاذبيته من موقعه كآخر ديانة إبراهيمية كبرى، تقدم رؤية موجهة نحو الخلاص، وتشمل عناصر من إيديولوجيات علمانية يمينية ويسارية. وهو معاد للفردية والنزعة الاستهلاكية ومتجذر بصلابة في حياة المجتمع. لكنه، على الصعيد الاجتماعي، قادر أن يكون؛ بحسب التفسيرات، محافظ جدا وتراتبيا بشكل صارم ومحافظا على النظام والتقاليد. مع العلم أنه يفترض التوجه به إلى الجميع؛ وبالتالي فان أية محاولة لتأصيل العلاقة بين الإسلام وثقافة معينة (العربية بشكل خاص) قد تحوله إلى الثقافوية، وتقوض ادعاءه للعالمية. ويمكننا استنباط عوارض هذا التوجه من الانتقادات التي وجهتها القاعدة ل« الفرس » أو بعض علماء الدين لا الأتراك ». وتبني العديد من الأنظمة شرعيتها على الروايات القومية الكبرى شبه الأسطورية، حيث تلعب دور التحرير والدفاع عن الوطن في مواجهة الهيمنة الأجنبية، وأحيانا أيضا دور الدفاع عن الإيمان. وغالبا ما تكون هذه الروايات حقيقية: والدفاع عن الأحزاب والعائلات الحاكمة دورا بطوليا في تحقيق الاستقلال الوطني والمحافظة عليه. وقد خلقت تلك الأساطير « الموحدة » التي تنشرها وسائل الإعلام بشكل واسع ، تماهيا زائفا بين النظام والمجتمع، غالبا مع الدعم الحماسي لمثقفين يسعون إلى تقويض أي معارضة وتشجيع الانصياع.

لكن، في كافة تلك الروايات، هنالك دائما غائبون: إنهم الأقباط في مصر، والبرابرة في المغرب والجزائر، والأكراد أو الشيعة في دول أخرى. فتحت الغطاء، كانت النزاعات الاجتماعية تشكل حاجزا في وجه هذا التناغم، وكان القادة يخافون من شعوبهم ويرتعبون من فكرة أي انفتاح سياسي حقيقي. هكذا تتخذ بعض أشكال التسلط طابعا شعبويا؛ وبعضها الآخر يذهب إلى حد الاحتفاء بالشعب، بحجة أن هذا الأخير يدين لهم بالاستقلال، إضافة إلى المكتسبات الوطنية.

لكنه، خلال العقدين الأخيرين، خسر سحر هذه الإيديولوجيات الموحدة من نفوذه. ومن الآن فصاعدا، أصبح على الدولة التسلطية مواجهة معين من المجموعات الجديدة، لكل منها موضوع استيائها الخاص، وليست جميعها قابلة للإسكات أو للشراء. وفي الوقت نفسه، تحترز هذه المجموعات من بعضها البعض. إذ لن يكون للعمال المناضلين أفكارا مماثلة لأفكار الفلاحين الفقراء والمحافظين، حول أكثر التغييرات الضرورية إلحاحا. وقد لا يوافق أرباب الصناعة المحليين على مشاريع رجال الأعمال والكوادر المرتبطين بالهيئات المالية الدولية. أخيرا، يضاف إلى جميع تلك الانقسامات التخوف من الإسلام المتطرف؛ وهو تخوف يشاطره أحيانا الإسلاميون أنفسهم. وقد تعلمت الأنظمة التسلطية كيف تدير لمصلحتها كافة هذه الانقسامات. فلم تعد الدولة تطرح نفسها كالمدافع الصارم عن حقها في التفرد في ممارسة السلطة على شعب غير كفء؛ بل إنها تحولت إلى حامية للمعارضين « المعتدلين » ضد إخوانهم الأعداء، « المتطرفين ». مثال مصري يجسد هذه التناقضات. فضمن إطار برنامجها الاقتصادي النيوليبيرالي، تراجعت الحكومة عن الإصلاح الزراعي الذي قام به عبد الناصر، فانتزعت الأراضي من مالكيها الحاليين – وقد كانوا قبلها بشكل عام مزارعين في خدمة الملاك السابقين- لتعيدها إلى كبار أصحاب الأرض. وكان يفترض إدخال هذا « الإصلاح » بشكل تدريجي، لكي يتكيف المزارعون مع هذا الانتقال، لكن المالكين أقنعوا الشرطة بإخراجهم « على الحارك » (4). فتحرك المزارعون ضد طردهم من الأراضي، وكنا لنعتقد بأن الإسلاميين الشرطة بإخراجهم « على الحارك » (4).

سيلتحقون بهذا التحرك. غير أن هؤلاء التزموا الحياد، لأنهم يؤيدون سياسة الرئيس حسني مبارك ويعتبرون الإصلاح الناصري «شيوعيا». هكذا سحق قبل ولادته الأمل بتحريك معارضة سياسية جدية.

يسهل سيناريو «المتطرفين ضد المعتدلين» مرونة تكتيكية أكبر للأنظمة. فلم يعد من الضروري تزوير الانتخابات على العلن. وأصبح من الممكن القبول بمشاركة المزيد من أحزاب المعارضة. إذ يمكن للحزب المسيطر أن يسمح لنفسه بتحقيق 70 في المائة أو حتى 60 في المائة من الأصوات، بدل نسبة ال90 في المائة الاعتيادية. وباتت تسمع المزيد من الأصوات من خلال وسائل الإعلام- خصوصا الصحافة المكتوبة- حيث القبود أقل صرامة من قبل، لكن الخطوط الحمر لا تزال بالدقة نفسها. ولم يعد هناك شعور بالحاجة لوضع هذا الكم من الأشخاص في السجن، ولا لهذه الفترة الطويلة – باستثناء «المتطرفين» طبعا. وتستخدم الحكومة كافة الوسائل، فتنشئ وسائلها الإعلامية الخاصة ومنظماتها غير الحكومية الخاصة وصورتها الخاصة عن مجتمع مدني إنها عملية إخراجية وتنهيج محدود للنظام السياسي إذ لم تتغير الدولة التسلطية بفعل الدمقرطة، بل تزيت بلوازمها. بحيث يمكننا، من باب السخرية، تسميتها ب « التسلطية 2,0 ».

إن العناصر الجيوسياسية تثقل هذه التطورات. ويعود الانغماس الوثيق للمنطقة في السياسة العالمية إلى الاتفاقية بين الرئيس الأمريكي فرانكلين ديلانو روزفلت والملك السعودي عبد العزيز آل سعود، في العام 1945، حول التمون بالنفط. وقد أعقب ذلك بعد حرب سنة 1967. قبول مصر والأردن بحل يرتكز على إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، وتحالف الولايات المتحدة مع العديد من الدول العربية ، بما فيها سوريا، من أجل استرجاع سيادة الكويت في العام 1991؛ وأخيرا، خلال التسعينات، كافة الحوافز التي قدمت للدول العربية من أجل تحرير حياتها السياسية وتطبيق وصفات نيوليبيرالية على اقتصاداتها، لكنه منذ العام 2001، اختارت إدارة السيد جورج والكربوش قراءة جديدة للعقد مع هذه المنطقة، لن تعود أولوية الولايات المتحدة هي الاستقرار، إنما نشر الديموقراطية، بالقوة إذا لزم الأمر. هكذا تخوف العديد من الأنظمة من هذا التخلي عن مبدأ قديم، لكن الرأي العام العربي سرعان ما شعر بالحقيقة: إذ لم تكن هذه الحمى الديموقراطية سوى تمويه لبرنامج من التدخلات يخدم فقط مصلحة الولايات المتحدة وإسرائيل، وسرعان ما تعلمت الأنظمة المحلية كيفية تفكيك رموز التصاريح المتعارضة الصادرة عن الغرب واستعادت ثقتها بنفسها. فالواجهة الديموقراطية تبقى كافية. شرط مساهمة الأنظمة في «الحرب ضد الإرهاب»، وعدم معارضتها بشدة لهيمنة الولايات المتحدة، ولا لمصالح إسرائيل.

صناعة الإرهاب

لقد استخدمت الحكومات خطابا مزدوجا، مؤكدة لشعبها بأنها تعارض الغزو الأجنبي، في الوقت الذي كانت تساعد فيه واشنطن للقبض على الإسلاميين وتعذيب المتهمين الموقوفين، بصورة غير شرعية، ولجم أي معارضة لرغبة القوة العظمى ب « إعادة قولية » المنطقة.

إن تدويل الصراع- بين من جهة الدول الأمنية تحت إشراف الولايات المتحدة، ومن جهة أخرى النضالية الجهادية التي تدعيها القاعدة- قد ساهم في الحد من النشاط السياسي المحلي وتقليص حركة الناشطين على الأرض، بنفس الطريقة التي تقوض بها العولمة النفوذ الاقتصادي للدولة، وتدفع بالمواطنين إلى الهجرة لتأمين مستقبلهم المادي، تدفع العقدة الدولية التي ولدتها «الحرب ضد الإرهاب» هؤلاء المجاهدين لخوض الحرب على ساحات عالمية وهمية. فهروبا من اليأس المسيطر، يتم الهرب إلى فرنسا بحثا عن عمل...أو إلى العراق من أجل القتال. إن العديد من العمليات الاستعراضية للجهاديين قد نفذها أشخاص قادمون من أماكن أخرى، وغالبا من مناطق بمنأى نسبيا عن الصراعات، كالمغرب مثلا.



هكذا يولد الكبت الاجتماعي نوعين من الانكفاء السياسي: الانسحاب و التطرف. والمثال الجزائري معبر هنا: فقد ظهرت في البدء «جبهة الخلاص الإسلامية» التي كانت ترغب بإصلاح الدولة؛ ومن ثم «الجماعة الإسلامية المسلحة» التي كانت تسعى للإطاحة بها؛ وأخيرا، وأكثر تطرفا، «المجموعة السلفية للوعظ والجهاد»، التي تحولت إلى تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب» التي «كفرتها». أولئك العاجزون عن الهرب يعملون بالتالي في مكانهم، ويدعون مع ذلك انتماءهم إلى منظمة عالمية على أمل أن يتم تصديقهم، حتى ولو كانت العلاقات معها غير وثيقة. هذا في الحقيقة ما يسمح بتواجد القاعدة في كل مكان، كونه يمكن الأي كان تجسيدها. وعلى العكس، يمكن الاشتباه بأن يكون أي مسلم مستاء إرهابيا كامنا، بحيث تتسرب بالتالي «الحرب ضد الإرهاب» إلى كل حي من الأحياء.

هنا، يجب التمييز بين البروباغندا والواقع، لاشك أن العالم يحتوي على أشخاص خطيرين، مستعدين للقتل وتعريض أنفسهم للقتل؛ بعضهم تحفزه الإيديولوجيات الإسلامية. لكن «الحرب ضد الإرهاب» قد ولدت صناعة حقيقية للرعب، مثيرة مخاوف كابوسية لا تتجانس أبدا مع الواقع. فبحسب أوروبول، شهد العام 2006 حدوث خمسمائة عمل إرهابي في أوروبا...واحد منها أسند إلى إسلاميين - وكان فاشلا(5). وخلال تجربة حديثة في الولايات المتحدة، توصل «النظام الأمني النقليات» إلى خداع رجال الأمن عند مداخل المطارات بقنابل يدوية مزيفة، ست مرات من أصل عشر-ثلاث مرات من أصل أربع في لوس أنجلس(6). ومع ذلك، لم يحصل أي اعتداء إرهابي في هذا البلد منذ العام 2001. لو كان هنالك فعلا مئات خلايا الجهاديين النائمة، المستعدة للهجوم، لكان ذلك قد كشف. وخارج مناطق الصراع، من النادر جدا العثور على إرهاب إسلامي «بالمفرق». أما في مناطق الصراع ذاتها، إن الاجتياح الأجنبي هو الذي ولد تكتيكات مقاومة وأوجد أنواعا من المنظمات لم يسبق لها مثيل – بما فيها فروعا أو نسخا عن تنظيم «القاعدة». وكل الأموال، كافة الأسلحة وكل وسائل القمع الممكنة لا يمكنها أن توقف انتحاريا مصمما. وهنالك في الواقع تهديدات حقيقية بعيدا عن مناطق الصراع، لكن أجهزة المخابرات والشرطة قادرة على محاربتها بنجاح – وهذا ما أثبتته. بجملة واحدة، يجب أن يكون الهدف هو تجريم الإرهاب، وليس تسبيس «الجهاد».

مع ذلك، تشكل صناعة الإرهاب جزءا لا يتجزأ من العلاقة بالغرب. فمال المؤسسات ومعاهد الأبحاث الغربية يتدفق، كذلك الدعم السياسي والترويج الإعلامي لكل من يساعدون، في المنطقة، على تضخيم «الحرب ضد الإرهاب». مع ذلك يبقى الأمن غير معزز، لكن الخوف يزداد، على غرار آليات المراقبة العديدة التي تؤمن استمرارية الأنظمة التسلطية. هكذا حل في الوقت المناسب الخوف من الإرهاب محل الحجج القومية التي كانت تستخدم في ما مضى لتأجيل الديموقر اطية إلى أجل غير مسمى.

لا شك أن الديموقراطية تمر بأزمة في أماكن أخرى من العالم، لأنها لم تتمكن من تحقيق وعودها (7). وقد انتقصت قيمتها في المنطقة العربية، حتى قبل أن تنوجد: فالكلمة نفسها قد فقدت من اعتبارها. إذ أصبحت «الديموقراطية»، لدى الرأى العام العربي، رمزا مشنعا لتلاعب الأنظمة القمعية، ولبرنامج المحافظين الجدد حول الهجمات الوقائية، وللتدخلات

الأجنبية بشكل عام. حتى أن هذا الانتقاص طال المنظمات غير الحكومية. فقد اتخذ بعضها طابعا تجاريا وأصبحت بالتالي منقطعة عن الوقائع المحلية. وتحول مستقبل كوادرها ونظرتهم نحو الغرب الذي يمولهم؛ إذ تم التنازل عن النضالية سعيا إلى تحقيق مسيرة مهنية. فعندما تقوم بعمل جيد، على غرار «مركز كارتر» الذي أرسل مبعوثيه خلال انتخابات كانون الثاني/يناير 2006 في فلسطين، تم بكل بساطة تجاهل تشخيصهم من قبل « المجتمع الدولي» الذي فرض عقوبات لان الناخبين اختاروا، بأغلبيتهم، التصويت لحماس، الأمر الذي أسفر عن مأساة حقيقية: 5،1 مليون فلسطيني يعيشون اليوم وسط الحصار والمجاعة في قطاع غزة.

مقاومات شجاعة ولكنها منقسمة

آمال التحول الديمقراطي ضئيلة في منطقتنا. فالصانعون التقليديون للتغيير-المناضلون النقابيون أو السياسيون، والطلاب يبدون أكثر وهنا من أي وقت مضى. واللاعبون الجدد الأقليات المحلية أو اللغوية، والصحافيون، والمثقفون المستقلون – لا يزالون يجدون صعوبة في الاتجاه وتفكيك أواصر سياسة تسلطية متجذرة منذ أمد طويل. لا يمكننا التنبؤ بما ستكون عليه آليات التغيير التي ستظهر يوما ما من خلال حركات المقاومة الجانبية التي تتضاعف. ففي مصر وباكستان، هناك قضاة ومحامون يقاومون بشجاعة تقويض الاستقلالية القضائية. وفي المغرب والجزائر، هناك صحافيون يحاربون من اجل حرية الصحافة. وفي كافة أرجاء العالم المسلم. هناك أئمة شباب يبتكرون روابط جديدة بين الإسلام والديمقراطية والتحديث.

تعلم الدولة التسلطية كيفية امتصاص التغيير وتحويله، لكنها ليست آلية كاملة يعجز خرقها. فالحيزات التي أنشأتها، من أجل تحركاتها الخاصة، تشكل أيضا مجالات حقيقية للعمل السياسي. ستكون هنالك إذا اختراقات: ويجب أن نتوقع ما هو غير منتظر. فغالبية التحولات الديموقراطية التي شهدناها في العالم، مند بداية الألفية الثانية، تمت في بلدان تسلطية «هجينة» (8). وللمساهمة في التغييرات، علينا «تأصيل» الرسالة التقدمية، وتقوية الشعور بوجود هدف مشترك يشمل الوطن والإسلام، لكنه لا يتوقف عندهما؛ وتقديم رؤية تتوجه إلى الحاجات المباشرة للناس مع إشراكهم في مشاريع أوسع للسلام والديموقراطية. وسنرحب بمساعدة الولايات المتحدة وأوروبا بامتنان؛ لكنه إذا أراد الغرب بجدية نشر الديموقراطية عندنا، يجب البدء بالاستجابة بجدية إلى الهموم المحلية. إن الحديث عن «الديموقراطية» لا يصلح لشيء طالما لا يتم فصل هذا الخطاب عن الأهداف الجيوسياسية الكبرى، وطالما لا تتم مؤاثرة التعاون مع الحركات التقدمية المتواجدة.

فالناس بحاجة لرؤية آفاق مفتوحة. هذا أكثر ما يطمحون إليه. ويجب على التقدميين أن يسلكوا هذه الطريق. ومهما كانت اللغة التي نستخدمها لوصفه، هكذا سيتم بناء نظام سياسي ديموقراطي في الشكل والمضمون على السواء.

*Hicham Bin Abdallah Al Alaoui باحث زائر في مركز الديمقراطية والتنمية ودور القانون في ستانفورد. وهو ابن عم الملك المغربي محمد السادس. هذا النص مستوحى من محاضرة ألقيت في 11 آذار /مارس في مجلس العلاقات الدولية في مونتريال.

- Samuel P. Huntington's : The ظهر تعبير «موجة نشر الديمقراطية» لأول مرة في Third Wave : Democratization in the Late Twentieth Century, University of Oklahoma Press, 1991
- Guillermo O Donnell and Philippe C. Schmitter: Transitions from (2)
 Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies,
 Johns Hopkins University Press, Baltimore, 1986
 - Shana Cohen: Searching for a Different Future: The Rise of a Global (3) .Middle Class in Morocco, Duke University Press, Durham, 2004

- (4) اقرأ: بشير صقر وبها نجوف تارسير: «عودة الى النظام البائد في الأرياف المصرية»، لوموند ديبلوماتيك النشرة العربية، تشرين الأول/أكتوبر 2007، htpp://www. mondiploar.com/article1164.html
 - Terror Attacks in EU in 2006 But Only 1 by Islamists 500» (5) www.spiegel.de/international/europe/.2007/4/», Der Spiegel, 11 (0,1518,476599,00.html
 - Most fake bombs missed by screeners «,Thomas Frank, USA Today,» (6) 2007/10/17 17-airport-security_-10-http://www.usatoday.com/news/nation/2007») 17-airport-10-N.htm» http://www.usatoday.com/news/nation/2007 .(security_N.htm
 - الديمقراطي، اقرأ: Larry Diamond, « The Democratic Rollback (7) The Resurgence of the Predatory State », Foreign Affairs, New York, mars-.avril 2008
 - Steven Levitsky and Lucan Way, "The Rise of Competitive (8) Authoritarianism." Journal of Democray (The Johns Hopkins University .65-Press), Volume 13, Number 2, April 2002 pp. 51